غازي الصوراني

2022/6/26

أزمة التعليم في الجامعات الفلسطينية

(ورقة مقدمة الى ندوة جامعة الأقصى-26/حزيران/2022)

الاخوات والاخوة الأعزاء يسعدني أن ألتقي معكم في رحاب جامعة الأقصى عبر هذا الحشد الأكاديمي الثقافي السياسي الوحدوي الجامع لكل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني لكي نتحاور معاً حول أزمة التعليم في الجامعات الفلسطينية ، وحيث أن هذا الحوار له صله وثيقه بتاريخ العلم في حياة البشرية، فإنني اعتقد انه من المفيد أن أبدأه بحديث مختصر عن أسبقية الاغريق بالنسبة لفكرة الجامعات وتأسيسها، وخاصة لدى أفلاطون (عاش 427 ق.م – 347 ق.م) الذي أنشأ الأكاديمية وهي اسم المدرسة التي علَّم فيها أفلاطون، أما كلمة Academy فقد أتت من اسم منتزه بالقرب من مدينة أثينا حيث أقيمت أكاديمية أفلاطون منذ عام 387 ق.م وإلى عام 529 بعد الميلاد واتخذ المفكرون والعلماء الإيطاليون هذه التسمية في عصر النهضة الأوروبية.

أما أرسطو (384 ق.م – 322 ق.م) فقد أنشأ معهد "اللوقيوم". وظل الصرح المعرفي الأرسطي قائماً لمدة ألفي عام تقريبا حتى تجاوزه جاليليو (1564 – 1642) الذي ابتكر مناهج جديدة في بداية القرن السادس عشر، وقيام الثورة العلمية الكبرى في أوروبا بين عام 1543 – 1687م بتأثير مباشر وغير مباشر من المعارف العربية والإسلامية، لكن الشرق (العالم الإسلامي والصين والهند) بقي على حاله من التخلف والركود المعرفي.

فمن المعروف أن جاليليو اكتشف العديد من علوم الفيزياء والفلك التي تؤكد على المتغيرات في السماء، وهي ثورة علمية أحدثها متحديا الأفكار القديمة بما في الفكر الكنيسة الديني، محطماً المنهج السائد وداحضاً لفلسفة ارسطو، ومؤسساً لعلم الفلك الحديث ومن ثم تفجر العلم الحديث.

الأمر نفسه نجده عند "كبلر" (1571 – 1630)، عالم الرياضيات والفلكي والعالم الفيزيائي العظيم، الذي نظر إلى المجموعة الشمسية على انها متحركة ومتغيرة ومادية، ثم جاء ديكارت الذي اكد على الاكتشافات العلمية وفصل بين العقل والطبيعة، وأكد على دور الفرد أو الذات الفردية بعيداً عن دور الآلهة، وبعده جاء نيوتن (1727/1643) وصاغ قوانين الحركة والجاذبية، وقام عبر نظرياته بتوحيد الكون (السماء والأرض) وابتكر حساب التفاضل و التكامل مع اسبينوزا هذه هي بعض مؤشرات الثورة العلمية التي استمرت واسهمت في تفعيل تطور وانتشار النظام الرأسمالي ، ومن ثم توالت الاكتشافات

العلمية طوال القرون الماضية في كافة بلدان أوروبا ثم أمريكا وروسيا منذ القرن السادس عشر الى يومنا هذا، لكن بلدان الوطن العربي لم تنهض سوى في مراحل تاريخية قصيرة خاصة بداية مرحلة محمد علي ثم النهضة بداية القرن العشرين حتى 1930 وصولا الى مرحلة النهوض الوطني والقومي بقيادة الراحل جمال عبد الناصر وانتهت برحيله وبداية عصر الانفتاح وكامب ديفيد ومن ثم فتح الأبواب مشرعة أمام التفاوض والاعتراف بدولة العدو الصهيوني وإعادة انتاج وتجديد التخلف وتكريس التبعية للتحالف الصهيوني الأمريكي وشروطه المذلة .

نشأة الجامعات في أوروبا :

اشتُقَّت كلمة جامعة University من المصطلح اللاتيني universitas magistrorum et scholarium والذي يعني «مجتمع المُعلِّمين والعلماء» ، وقد استخدمت هذه الكلمة لأول مرة في جامعة بولونيا الإيطالية التي تأسَّست عام 1088 لتكون الجامعة الأولى في أوروبا ، ويطلق عليها أم الجامعات الأوروبية، ما يعني أن تأسيس الجامعات في أوروبا بدأ في القرن الحادي عشر الميلادي.

أما أول جامعة في العالم فقد تأسست عام 737 باسم جامعة الزيتونة في تونس ، ثم بعد ذلك تأسست جامعة القرويين في مدينة فاس المغربية اسستها فاطمه الفهرية عام 859 م ، وبعدها أسس الفاطميون جامعة الازهر عام 970 م ، لكن هذه الجامعات لأسباب متعددة لم تنجح في التواصل المعرفي العلمي الفعال مع العلماء المسلمين في العصر العباسي مرحلة المأمون ودار الحكمة خصوصا ، ومع تزايد تفكك الدولة العباسية وانهيارها عام 1256 على يد المغول ، وتزايد تفكك الدولة الإسلامية الى دويلات عجزت جامعات الزيتونة والقرويين والازهر عن الارتقاء بدورها العلمي المطلوب الى جانب دورها الديني ، في مقابل بدايات التطور الهائل الذي بدأ على يد ديكارت (1596– 1650) في فرنسا الذي قام بتدشين العصور الحديثة عبر فلسفته العقلية ، وقام أيضا برفض كل مناهج وأساليب التعليم العقيمة المتوارثة من الكنيسة في المدارس القائمة آنذاك ، كما أن الفيلسوف عمانويل كانط (1724– 1804) هو الذي قام عبر مؤلفه الشهير «الصراع بين الكليات»، بين كلية الفلسفة من ناحيةٍ وكليات اللاهوت والقانون والطب من ناحيةٍ أخرى، واضعًا بذلك مشكلة الحريات الأكاديمية ودور الجامعات في البحث عن الحقيقة.

ثم جاء أساتذة الجامعات الألمان، الكانطيون في القرن التاسع عشر، وساهموا في خلق ثقافة وطنية: «الأيديولوجية الألمانية» وحددوا دورهم في تربية الوعي القومي، خاصة فشته (1762– 1814) الذي أرسى أسس القومية الألمانية، فكانت الجامعات الألمانية قلب الأمة، وعقلها، ومنطلق قواها.

وكما أشرت في بداية الحوار، تعتبر جامعة بولونيا أقدم جامعة في أوروبا، ومازالت مستمرة بالعمل حتى يومنا هذا ، وهي ثاني أكبر جامعة في إيطاليا بعد جامعة لاسبينزا في روما، ويدرس فيها قرابة 100 ألف طالب موزعين على 23 كلية مختلفة ، وهي أيضاً أول جامعة تمنح درجة الدكتوراه وقد حصل ذلك عام 1219، بعد ذلك تأسست في عواصم ومدن أوروبا عدد من الجامعات من أهمها : جامعة أوكسفورد عام 1096، ثم جامعة باريس (السوربون) في منتصف القرن الثاني عشر بين عامي 1160 و1170 ، وسميت على اسم مؤسس كلية السوربون "روبرت دو سوربون" عام 1257 ، ثم جامعة كامبردج أسسها عدد من العلماء الذين تركوا جامعة أكسفورد عام 1209 .

في إسبانيا، عام 1218، تأسست جامعة "سلامنكا" أقدم جامعة فيها ولا تزال تعمل إلى الآن ما يجعلها رابع أو ثالث أقدم جامعة في أوروبا. وبعد ذلك تأسست جامعة بادوا، إيطاليا تأسست عام 1222 ، ثم جامعة نابولي عام 1224، ثم جامعة تولوز –فرنسا عام 1229 ، وبحلول القرن الخامس عشر انتشرت الجامعات في معظم الدول الأوروبية. أما الولايات المتحدة فقد تأسست جامعة هارفارد عام 1636. ثم جامعة ييل التي تأسست عام 1701 وجامعة برنستون عام 1746وجامعة كولومبيا عام 1754 وجامعة بنسلفانيا عام 1755.

بالنسبة لروسيا فقد تأسست جامعة كونيغسبرغ عام 1544، ثم جامعة موسكو الحكومية وجامعة سانت بطرسبورغ الحكومية 1755.

في الصين جامعة بكين 1898 ثم جامعة تيانجين عام 1895ثم تأسست جامعة شانغهاي عام 1896 ثم جامعة هونغ كونغ1912، وفي اليابان جامعة طوكيو وجامعة كيئو عام 1630.

جامعة القاهرة 1900، ودمشق تأسست الجامعة عام 1903.

أما عن فعالية العدو الصهيوني والحركة الصهيونية التي قامت بتأسيس الجامعة العبرية في القدس 1925 وقبلها جامعة تخنيون التي تأسست عام 1912، لكن الدراسة رسمياً بدأت عام 1924.

على أي حال، بعد انتشار الجامعات في أوروبا، تطور دور الجامعات ومراكز البحث العلمي فيها منذ بداية القرن العشرين إلى اليوم، في إعداد البحوث، وتجهيز المعلومات لمراكز اتخاذ القرارات في الدولة، أو للقيام بالصناعات الحربية أو المدنية، وتمويل الشركات الكبرى، أو مراكز الاستخبارات، لمعظم مشروعات البحوث، بطريقةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة، كما هو الحال اليوم في أميركا وروسيا والصين واوروبا ودولة العدو الاسرائيلي.

وفيما يتعلق بدولة العدو، فان أنشطة البحث العلمي التي تجري في إطار المراكز والجامعات فيها تعتبر من أقوى الأنشطة البحثية في العالم ، وللأسف ، فان التفوق الاسرائيلي في المجال العلمي والتكنولوجي واضح وجلي على جميع الدول العربية، فقد حظيت الجامعات الاسرائيلية بمراكز متقدمة على المستوى العالمي حسب التصنيفات الدولية، وخاصة الجامعة العبرية التي احتلت المركز 64 على مستوى العالم، وان هنالك تسعة علماء اسرائيليين حازوا على جوائز نوبل، بينما حاز العرب على 6 جوائز، ثلاثة منها بدوافع سياسية.

كما وتنفق دولة العدو الاسرائيلي ما مقداره 4.7% من انتاجها القومي على البحث العلمي، وهذا يمثل أعلى نسبة إنفاق في العالم، بينما تنفق الدول العربية ما مقداره 0.2% من دخلها القومي .

ويشير د. خالد ربايعة (باحث فلسطيني في مركز أبحاث المعلوماتية في الجامعة العربية الامريكية /جنين) الى أن المؤشر الاكثر تباينا بين العرب واسرائيل، يعود لبراءات الاختراع، فقد سجلت اسرائيل ما مقداره 16805 براءة اختراع، بينما سجل العرب مجتمعين حوالي 836 براءة اختراع في كل تاريخ حياتهم، وهو يمثل 5% من عدد براءات الاختراع المسجلة في اسرائيل.

اما بالنسبة لنشر الابحاث العلمية في المجلات المحكمة فقد نشر الباحثون الاسرائيليون 138,881 بحثاً محكماً، ونشر العرب حوالي 140,000 بحث محكم. على الرغم من أن عدد الابحاث متقارب، الا ان جودة ونوعية الابحاث الاسرائيلية أعلى بكثير من الابحاث العربية (أكثر من 30% من الباحثين الاجانب في دول الخليج).. هنا بالضبط تكمن أهمية تناولنا لأزمة التعليم في جامعاتنا الفلسطينية في ظروف الصراع مع العدو الصهيوني من جهة وبسبب أوضاع التخلف والتبعية للأنظمة العربية من جهة ثانية، ولما يتميز به عصر العولمة الامبريالية الأحادية الراهن وما يتطلبه من صحوة علمية لدى كل المثقفين العرب عموما، ولدى أساتذة الجامعات خصوصا بما يمكننا من مجابهة الآثار الضارة لهذه العولمة ومن ثم بداية مرحلة النهوض العلمي والمجتمعي الذي نتطلع إليه.

يتميز عصر العولمة الحالي بأنه عصر الانفجار المعرفي والتكنولوجي، والثورة المعلوماتية، التي فرضت على دول العالم العديد من التحديات والتغيرات المتسارعة، بالاعتماد على المعرفة العلمية التكنولوجية المتقدمة، والاستخدام الأمثل للمعلومات.

وفي ضوء متطلبات هذا العصر، ومن منطلق الوعي العميق بنظرية التحدي والاستجابة أصبح لزاماً أن يهتم التعليم الجامعي في بلداننا بالبحث العلمي، ليكون مستعداً لمواجهة تلك التغيرات غير المتوقعة على الصعيدين المحلي (الفلسطيني والعربي) والعالمي، خاصة في ظل عالم شديد المنافسة، القوي فيه من يمتلك العلم والمعرفة، ولن يتطور اقتصاد الدول إلا من خلال الاعتماد على المعرفة والتقدم العلمي من ناحية، إلى جانب فك علاقات التبعية وتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية كشرط للتحكم بالموارد الطبيعية كمدخل لبناء وتطوير اقتصادي حقيقي من ناحية ثانية.

هنا بالضبط، فإن قضية التعليم تأخذ في الحالة الفلسطينية، بعداً وأولوية أساسية، في ضوء الخصوصية المتمثلة بالصراع المصيري – الوجودي الذي يخوضه ضده عدو يمتلك وينتج الكثير من أدوات العلم والمعرفة والتكنولوجيا المتطورة، ويعد من أكثر الدول تطورا على مستوى الشرق الأوسط، والعديد من جامعاته تأخذ موقعاً متقدماً في التصنيفات والمقاييس الدولية المعنية بالتعليم ومؤسساته، وأبرزها تصنيف شنغهاي، وهذا بدوره ما يُضاعف المسؤولية الملقاة على عاتق مؤسسات التعليم الفلسطينية، لسد الفجوة القائمة بيننا وبين العدو من

جهة، ومن جهة أخرى، تلبية حاجات علمية معرفية ملحة ومتزايدة، الى جانب تطوير وتفعيل الموارد البشرية من خلال الجامعات الفلسطينية في خدمة مصالح شعبنا الذي يتطلع بشوق للتحرر والاستقلال والنهوض، والخلاص من كل أشكال التخلف والتبعية والاستبداد.

التعليم العالي الفلسطيني: "في فلسطين الخارجة من حقبة طويلة جدا من الحكم العثماني، لم تكن هناك أي مؤسسة تعليم عال، ولعل أول مؤسسة تعليم عال في فلسطين كانت الكلية العربية في القدس والتي اسست عام 1918.

في تلك الفترة قرر المؤتمر الصهيوني عام 1913 انشاء جامعة عبرية، تم وضع حجر الأساس لها، على جبل المشارف شرقي القدس، ليتم افتتاحها عام 1925، في مقابل فشل أو عدم تمكن القيادة الفلسطينية بزعامة الحاج أمين الحسيني من تحقيق مخطط انشاء جامعة فلسطينية باسم «جامعة المسجد الأقصى» رداً على إنشاء الجامعة العبرية عام 1925، بسبب رفض سلطات الانتداب طلب الحاج أمين الحسيني"[1]، وبالتالي استمر حرمان شعبنا الفلسطيني من تأسيس أية مؤسسة جامعية حتى ما بعد نكبة العام 1948.

لكن "الطفرة في التعليم العالي لدى الفلسطينيين حصلت بعد النكبة عام 1948، حيث شكل التعليم ملاذاً تعويضيا لفقدان مصادر الرزق، والعمل بعد التشرد، وترافق ذلك مع احتياج دول الخليج للعمالة الماهرة ونصف الماهرة.

وبالتالي فقد ولد التعليم العالي في فلسطين ما بعد النكبة، كاستجابة لطلب السوق ، الى جانب الحرص على امتلاك بعض مظاهر القوة، والتَمَيُّز رداً على النكبة، باعتبار التعليم العالي وسيلة من وسائل الانتاج الاساسية من ناحية ووسيلة فعالة في خدمة النهوض التحرري الوطني من ناحية ثانية.

ففي خمسينات وستينيات القرن الماضي، تحولت بعض المدارس الخاصة الى كليات تعطي الدبلوم المتوسط، وهما كل من مدرسة النجاح، وبيرزيت، حيث تحولت جامعة بيرزيت من مدرسة ثانوية الى كلية تعطي الصف الجامعي الاول عام 1953، والصف الثاني عام 1961 حتى تحولت الى جامعة عام 1972، اما مدرسة النجاح فتحولت الى كلية متوسطة عام 1965، ركزت على اعداد المعلمين، ثم تحولت الى جامعة بعد ذلك.

أما في قطاع غزة فلم تنشأ معاهد متوسطة فيه، حيث أن القطاع استفاد من قرار أصدره الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام 1954 منح الطلبة الفلسطينيين ابناء قطاع غزة المساواة الكاملة بينهم وبين الطلبة المصريين بالنسبة للإعفاءات الكاملة من الرسوم الجامعية.

وفي هذا الجانب أشير الى أن قرار مجانية التعليم المشار إليه تم إلغاؤه وتم إلغاء كافة الاعفاءات من الرسوم الجامعية بقرار من الرئيس أنور السادات عام 1979 .

[1] التعليم العالي الفلسطيني بين الحق فيه وفوضى السوق – اعداد: جبريل محمد و هند بطة – مركز بيسان للبحوث والانماء – رام الله – فلسطين – 2018

إن علاقة الفلسطينيين عموما وطلاب قطاع غزة خصوصا بالنظام المصري في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر تذكرني بما تردد آنذاك حين أصدر الرئيس عبد الناصر بإعفاء الطلبة الفلسطينيين من الرسوم الجامعية وغير ذلك من الاعفاءات الخاصة بالفلسطينيين بالنسبة للتملك والتجارة ..الخ، ففي تلك الايام تردد بأن أحد المقربين من الرئيس عبد الناصر خاطبه قائلا: "انت مش ملاحظ يا ريّس انو بالإعفاءات من رسوم الجامعة إنك بتدلع الفلسطينيين أوي" فرد عليه القائد الراحل عبد الناصر من فوره قائلا: "ياما حيعانوا الفلسطينيين من بعدي"، ولطالما عانينا من بعده ولم نزل.

التعليم العالي في الأراضي المحتلة 1967:

شَكَّلَ التطور العلمي والبحث الحثيث في العلوم والمعرفة، واحداً من التحديات الأساسية الإستراتيجية، يوفر لنا – عبر تحققه – مدخلاً وأداة في مقاومة العدو الصهيوني، وفي مواجهة سلبيات التحديات التاريخية الموروثة والمعاصرة الى جانب مواجهة تحديات التبعية والتخلف، وهو أمر مرهون بتطوير النظام التعليمي، ووقف هذا التدهور الذي تعرض له بسبب استمرار الاحتلال الصهيوني وممارساته العدوانية في الضفة وقطاع غزة من ناحية، وبسبب استمرار الانقسام والصراع على السلطة بين فتح وحماس من ناحية ثانية.

وفي مواجهة هذا التدهور، والانطلاق بالعملية التعليمية والتربوية في الضفة والقطاع صوب أهدافها الوطنية والمجتمعية الديمقراطية، فإنني أرى أن الرؤية الموضوعية في الحكم على النظام التعليمي في بلادنا، لا بد وأن تنطلق من أربعة معايير أساسية:

المعيار الأول: ديمقراطية التعليم، بمعنى توسيع قاعدته الاجتماعية بما يُؤمِّن مجانية مشاركة أبناء الفقراء الذين يمثلون الأغلبية الساحقة لشعبنا، في العملية التعليمية بكل مراحلها.

إن حديثي عن ديمقراطية التعليم هو تعبير عن رؤية موضوعية تستهدف خلق التوازن الحقيقي من الناحية الاجتماعية في تركيبة متخذي القرار في أجهزة السلطة أو الحكم، كشرط ضروري للاستقرار الاجتماعي والسياسي، وذلك أمر لن يتحقق دون إفساح المجال لأبناء الفقراء الحاصلين على معدلات القبول المطلوبة للالتحاق بالجامعات والدراسات العليا، إذ أن استمرار العقبات والتعقيدات بالنسبة للقبول في الجامعات راهناً، وخصوصاً في الكليات العلمية كالطب والهندسة والصيدلة والكمبيوتر وغيرها من الكليات سيراكم ويعمق الخلل في التوازن الاجتماعي الداخلي لحساب مصالح الأثرياء والشرائح العليا، الذين لا يعدمون وسيلة في إلحاق أبنائهم بالجامعات الخاصة في داخل أو خارج البلاد رغم محدودية قدراتهم وضعف معدلاتهم.

هنا لا بد من التأكيد على أن بناء المؤسسة التعليمية وفق المنطلقات والآليات الديموقراطية سواء في تشكيل هياكلها القيادية أو اتخاذ القرار، تتطلب التفكير الجاد بصورة موضوعية في إشراك العاملين في الجامعة بتعيين رئيس الجامعة عبر آلية ديموقراطية متفق عليها، وهذا يعني أيضاً التفكير الجاد بأن

يقوم الاكاديميين في كافة أقسام الجامعة وكلياتها بانتخاب عميد الكلية، وقبل كل ذلك بالطبع لا بد من تفعيل الديمقراطية ومأسستها في أوساط الطلاب وتوفير كافة الفرص لتحقيق الانتخابات للهيئات الطلابية بصورة دورية ودائمة.

المعيار الثاني: الحرص على أن تبقى الجامعات منابر للتحرر الوطني تعزز إرادة التحدي للعدو الصهيوني وان تبقى الجامعات منابر تعزز الوحدة الوطنية والديمقراطية انطلاقا من تمسكنا بمبادئ ومواثيق م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، تجسد وحدتنا الوطنية التعددية التي تحتضن اختلافاتنا ضمن منطلقات ميثاقها ومبادئها التأسيسية وقرارات مجالسها الوطنية والاجماع الوطني الفلسطيني بإلغاء اتفاق أوسلو وكافة تفريعاته الأمنية والاقتصادية، ذلك ان نقطه الانطلاق الصحيحة صوب الاتفاق على برنامج سياسي في سياق النضال الوطني تفترض التمييز بين المنظمة باعتبارها كياناً معنوياً وتعبيراً سياسياً عن الشخصية والهوية الوطنية الفلسطينية، وبين كونها اطارا جبهويا نتصارع فيه وحوله ديمقراطياً، الأمر الذي يعني ضرورة اصلاح المنظمة وتفعيل دورها كاطار جامع ومرجعيه وحيده لشعبنا وقواه السياسية بمختلف تلاوينها، وهذا ما يجب ان يشكل المنطلق الوطني الرئيسي لكافه الجامعات الفلسطينية بحيث يصبح الانسجام والتوافق الوطني التحرري مدخلاً هاما لتطوير جامعاتنا لكي تتمكن من اداء رسالتها الوطنية الديمقراطية والأكاديمية التي تعزز تطلعنا صوب بناء المجتمع الوطني التحرري الديمقراطي.

في هذا الجانب، أشير إلى أن مؤسسات التعليم العالي في فلسطين على اختلاف توجهاتها، تواجه تحديات كبيرة تتطلب تطويرا جذريًا لتتمكن من أداء رسالتها في ظل بناء مجتمع المعرفة والتحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، ويتطلب تحقيق هذه المهمة من هذه المؤسسات أو الجامعات تحقيق قدر كبير من التوازن بين أنشطة التعليم والبحث والتطوير، وذلك لتتوافق مع ما يعرف بالجامعات البحثية والتي تؤدي رسالتها في التعليم وخدمة المجتمع وإثراء المعرفة ونشرها من خلال التركيز على الأنشطة البحثية، خاصةً وأن الجامعات الفلسطينية تعاني من الغياب الكامل للمنافسة فيما بينها، وضعف تقديم حوافز مالية إضافية للجامعات الأكثر إنتاجًا للبحوث العالمية، وبالتالي فإن الإنتاج العلمي للجامعات الفلسطينية يتميز بكونه ضعيفًا أو شبه منعدم مقارنة بالإنتاج العلمي في دولة العدو الصهيوني أو في الدول المتقدمة وهذا يعود للأسباب التالية:

1. **ضعف العلاقة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج، وغياب الخطط العلمية المطلوبة لإعداد وإنتاج الأبحاث في معظم الجامعات، علاوة على غياب شبه كامل بين جامعاتنا والجامعات في العديد من دول العالم خاصة في الصين واليابان والهند وروسيا وإندونيسيا وغيرهم.**

2. غياب العلاقة التكاملية للجامعة مع القطاعات الإنتاجية العامة والخاصة وانعدام مساهمة القطاع الخاص .
3. غياب ثقافة البحث العلمي والضعف الشديد لدى معظم الأساتذة في متابعة التطورات الثقافية والعلمية الحديثة.
4. عدم تبني السلطة الفلسطينية سياسات وآليات وبرامج واضحه ومحددة ، لدعم البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية من ناحية ولتأسيس ولإنشاء مراكز وطنية للبحث العلمي كما هو الحال في جامعات دولة العدو الاسرائيلي من ناحية ثانية .

المعيار الثالث: تحديث التعليم، وذلك أمر عسير المنال بدون فهم واستيعاب وتطبيق مفاهيم الحداثة الفكرية، أو الخطاب الفكري المعرفي العقلاني، وأساليب التفكير التي انبثقت في عصر النهضة الأوروبية منذ القرنين السادس والسابع عشر وامتدت بتواصلها إلى يومنا هذا.

ذلك إن شرط الحداثة أو التحديث في التعليم أو غيره من جوانب التطور الاجتماعي، هو التحرر من كافة المعوقات الخارجية والداخلية، الى جانب ضرورة تعميم الوعي بالهوية الوطنية والحقوق التاريخية في المناهج التعليمية، ورفض الاستجابة لمطالب العدو الصهيوني في تعديل تلك المناهج، بما يستجيب لعملية التطبيع السياسي والثقافي من جهة، وبما يستهدف شطب كل ما يتعلق بحقوق شعبنا التاريخية في وطننا من جهة أخرى .

فليست المشكلة هي مجرد تحديث المناهج فحسب، وإنما في تغيير الواقع من أجل التحرر والاستقلال وتأسيس النظام السياسي الديمقراطي وفق قواعد التنوير والعقل والحداثة في خدمة الهوية الوطنية، وتوفير أسس ومقومات الصمود ومقاومة المحتل الصهيوني .

المعيار الرابع: ويرتبط بعملية تقييم المؤسسة التعليمية ومدى استجابتها، من حيث مخرجات عملية التعليم، لحاجات بناء اقتصاد تنموي مقاوم، فالتنمية المقاومة على مختلف تفرعاتها هي الكفيلة بتحقيق القدرة على بناء مجتمعي قادر على الصمود، وهنا يتجلى دور الجامعات بأن تنظم منهاجها واساليب تدريسها لبناء أجيال تأخذ على عاتقها الانخراط في التنمية وتحديداً الزراعية والصناعية بديلاً لتخريج افواج وظيفتها فقط خدمة رأس المال في قطاعات التأمين والاتصالات والبنوك، وهي قطاعات معنيه –في معظمها– بالاستغلال الرأسمالي والاستيلاء على فائض القيمة أو الربح وليست معنيه أبداً بعملية التنمية.

إن الحديث عن أزمة التعليم والجامعات في بلادنا هو جزء من الحديث العام الذي يتداوله أبناء شعبنا في تناولهم للأزمة العامة على صعيد المجتمع الفلسطيني كله، وهي أزمة تمتد تفريعاتها في الاقتصاد والسياسة

والمجتمع والثقافة والتعليم، حيث تتبدى مظاهر التراجع والتفكك الاجتماعي والانقسام السياسي، والعديد من مظاهر الثراء الطفيلي والفجوات الطبقية بصورة لم يعرفها مجتمعنا من قبل.

أما بالنسبة لأزمة التعليم العالي، أشير هنا الى تقرير "لجنة التربية والقضايا الاجتماعية" في المجلس التشريعي، حول التعليم العالي الفلسطيني، الذي حدد أبرز عناصر الازمة، التي تتمحور حسب التقرير[2] حول "غياب التخطيط الشامل للجامعات الفلسطينية، وقيام كل جامعة بتخطيط منفرد، مما يتطلب إعداد الدراسة التفصيلية، بهدف صياغة خطة شمولية للتعليم العالي الفلسطيني ترتكز إلى فلسفة تعليمية واضحة تخدم التنمية"، كما لاحظ التقرير "غياب التنسيق الكافي بين الجامعات وبين وزارة التعليم العالي، وتحديداً فيما يخص الدراسات العليا بما يوفر التكاملية بين الجامعات بدلا من التنافس على التخصصات ذاتها".

هنا لا بد لي من التوضيح بأنه من المستحيل تحقيق الخطط التنموية الشاملة بالمعنيين الاقتصادي والاجتماعي في ظل استمرار الانقسام الكارثي، وفي ظل هيمنة الاحتلال الصهيوني على مقدرات شعبنا.

إنني إذ أؤكد على ضرورة إعادة النظر في هيكلية النظام التعليمي الأساسي والجامعي كله، وتطبيق مفاهيم وآليات ديمقراطية التعليم، وتحديثه وفق خطة شمولية ترتكز إلى رؤية فلسفية عقلانية، ومنهجية علمية واضحة تخدم احتياجات مجتمعنا الفلسطيني الآنية والمستقبلية، فإنني أؤكد أيضا على التزامنا بالعمل على إلغاء قواعد الانتماء الحزبي الأحادي الوطني أو الديني الذي تنفرد به بعض جامعاتنا بصورة نقيضه لأبسط المعطيات والمفاهيم الأكاديمية العصرية عدا عن مخالفتها للقواعد والأسس المتعارف عليها في جامعات العالم.

وفي هذا السياق أدعو الى تشكيل لجنة من أصحاب الكفاءة العلمية والنزاهة والثقة من كبار الأساتذة لإعادة النظر في النظم الجامعية وهيكلياتها الإدارية العليا وهيئات تدريسها ومنهجها وفق قواعد العلم والتنوير والحداثة، بما يحقق نهوض وتقدم الجامعات الفلسطينية وتطورها وفق أحدث المناهج العلمية والتعليمية، آخذين في الاعتبار أن العمل الجامعي أساسه التطور والتجدد المستمرين، وأن الأستاذ الجامعي الذي يتوقف نشاطه الإبداعي ولا يواصل إنتاجه البحثي والعلمي لا يصلح مطلقا لهذه المهمة السامية ، فالأستاذ الجامعي ليس مجرد ناقل للمعرفة بل لا بد من أن يشارك في صنعها وتجديدها باستمرار"[3].

أولاً: بعض جوانب التشخيص لمظاهر الأزمة التعليمية والجامعات في بلادنا:

الأزمات المتراكمة التي يمكن أن نستعرضها فيما يلي:

1. **محاولات العدو الصهيوني محاصرة نمو وتطور الجامعات الفلسطينية من ناحية وخلق المعوقات التي تحول دون – تثقيف الشباب بالمناهج الوطنية–، والعمل على إعاقة التطور النوعي للتعليم الفلسطيني،**

[2] معهد ماس –المراقب الاجتماعي– العدد رقم (3) شباط 2000 –ص25

[3] د. مصطفى النشار– حول أزمة الجامعات الفلسطينية:– واقع ومشكلات التعليم العالي – 2016/2/12

إلى جانب قمع المحاولات الهادفة إلى تطوير البنية التحتية للتعليم العالي الفلسطيني، وذلك انسجاماً من العدو مع رؤاه وافكاره الصهيونية القائمة عل الاستعمار الاستيطاني.

2. **عدم وضوح أو تبلور الفلسفة التربوية الحداثية للمنظومة التعليمية في الجامعات والكليات.**
3. **الضعف الشديد بالنسبة للاهتمام المطلوب في تفعيل عملية البحث العلمي، وغياب التنسيق أو التكامل بين الجامعات في هذا المضمار .**

وفي هذا الجانب، أعتقد أن نسبة عالية تصل إل أكثر من 70% من أساتذة الجامعات في الضفة وقطاع غزة لا يبذلون الجهد المطلوب منهم باعتبارهم باحثين متخصصين علاوة على كونهم أساتذة، ويبدو لي أن أحد الاسباب في ذلك القصور يعود الى ضغط العمل في التدريس الى جانب المهام الإدارية والإشراف على الطلبة علاوة على التراجع الثقافي والضعف المعرفي في متابعة التطور العلمي .

4. **الاهتمام بالكم على حساب الكيف: ازداد عدد الملتحقين بالتعليم العالي من 75,700 طالب وطالبة في العام (2000-2001) إلى 214.765 في العام (2020-2021)، وتخرّج مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية سنويًا حوالي 41 ألف طالب وطالبة، علاوة على وجود حوالي ستة آلاف أستاذ جامعي لم يساهم معظمهم في الارتقاء بالتعليم العالي من خلال بحوث نوعيه متخصصه، كما لم يساهموا في تطوير المناهج وأساليب التدريس بما يتناسب مع التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة . ونتيجة لمثل هذه الأوضاع المشار إليها آنفاً، لم تتمكن مؤسسات التعليم العالي في الضفة والقطاع من اعتماد إستراتيجية وطنية بمنهجيه علمية واضحة، حيث نجد زيادة في عدد المؤسسات التعليمية، التي انتشرت في الضفة والقطاع دون خطط مسبقة، مع تكرار التخصصات وغياب التنافسية، علاوة على تكدس الطلبة في تخصصات معينة دون غيرها، دون النظر إلى حاجة سوق العمل المحلي أو الخارجي لتخصصات دون غيرها.**
5. **تقلّص دور الحكومة تجاه قطاع التعليم العالي: يأتي هذا التقليص تحت مبرر خفض العبء على الميزانية عموماً ، وبعد أن قام الاتحاد الاوروبي –قبل حوالي عشر سنوات– بوقف دعمه للجامعات الفلسطينية خصوصاً .**
6. **تغلغل الأجهزة الأمنية في قطاع التعليم .**
7. **الهوة العميقة بين ما يتعلمه الطالب في الجامعات، وما يحتاجه سوق العمل من مهارات حسب تصريح وزير التعليم العالي محمود أبو مويس بتاريخ 2020/10/18، حيث شدد على ضرورة أن تتواءم البرامج والتخصصات في الجامعات مع حاجة السوق، موضحاً أن الحل هو الجمع بين الجامعات وسوق العمل من خلال تشجيع الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص والمؤسسات الوطنية .**

8. **قصور أو فشل معظم الجامعات الفلسطينية في اعداد المناهج وإنشاء الكليات العلمية المتخصصة لتحقيق وبلورة "اقتصاد المعرفة"[4] علاوة على عجزها في تطوير مجتمعنا الفلسطيني صوب مفهوم "مجتمع المعرفة" القادر على الإنتاج الفكري العقلاني، العلمي، بما يمكن مجتمعنا من حماية وترسيخ الرؤى والمناهج والأفكار الحداثية الوطنية والقومية الديمقراطية التقدمية والتحررية المناهضة للعدو الصهيوني من ناحية، ولأفكار التخلف والتبعية والاستبداد من ناحية ثانية .**
9. **تزايد انتشار الصراعات السياسية الفصائلية في معظم الجامعات .**
10. **التنافس بين الجامعات الفلسطينية دون أي اهتمام لتفعيل عملية التكامل المنهجي في البرامج والرؤى والاستراتيجيات المطلوبة للبحث العلمي ولعملية التكامل الاكاديمي في البرامج من ناحية، أو في خدمة السوق المحلي أو الأجنبي من ناحية ثانية .**
11. **عدم اهتمام وزارة التعليم العالي، والجامعات، بدرجات متفاوتة، في التطبيق الفعال لتوصيات مجلس التعليم العالي المعقود في أول ديسمبر 2021، وأهمها تشديد العقوبات ضد مخالفي القوانين ومرتكبي التجاوزات والاعتداءات الجسدية واللفظية بكل أشكالها في مؤسسات التعليم العالي، وتعزيز دور الأمن في مساندة عناصر الأمن في الجامعات، لمنع حمل كل أشكال الأسلحة النارية أو البيضاء، وتهديد من يُضبط سلاح في حوزته بالفصل نهائياً وتطبيق النظام في التعامل مع أية مخالفات أخرى .**
12. **فشل وعجز جامعاتنا –بدرجات متفاوتة– عن الارتقاء بمستواها الأكاديمي في احتلال مكان متميز وفق التصفيات المعتمدة عالمياً، (مقياس شنغهاي ومقياس QS وغيرهما) في مقابل نجاح جامعات دولة**

4 يمكن تعريف اقتصاد المعرفة على أنه مصطلح يشير إلى التركيز على آلية الإنتاج وإدارة المعرفة في ظل القواعد والمعايير الاقتصادية، أو أنه يشير إلى الاقتصاد القائم على صناعة وتداول القيم .وهناك من يُعرّف اقتصاد المعرفي على أنه أحد أنواع الاقتصاد الذي يرتكز في نمو بشكل أساسي على كمّ المعرفة والمعلومات المتاحة، وعن كيفية الوصول إلى هذه المعلومات والقدرة على ذلك من عدمه .ومن بين التعريفات الأخرى التي تدل على نفس المعنى أنه عبارة عن نظام اقتصادي يعتمد في الإنتاجية والاستهلاك على مفهوم واحد؛ وهو رأس المال الفكري أو المعرفة والابتكار .من التعريفات السابقة يُمكن القول إن الاقتصاد المعرفي عبارة عن المعيار الأساسي للنمو الاقتصادي، كما أن اقتصاديات المعرفة تحتاج إلى وجود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأجهزة التقنية التي تساهم في الابتكار والتطور .كما أن الرأس المال البشري المتمثل في المهارات البشرية هو أكثر الأصول المالية قيمة في الاقتصاد الحديث نظراً لكون هذا الأخير يعتمد بشكل كلي على المعرفة في شتى الأمور مثل الخدمات المالية والصناعات التكنولوجية وغيرها .تاريخ ظهور مصطلح اقتصاد المعرفة كان أول ظهور لمصطلح الاقتصاد المعرفي في منتصف القرن العشرين، حيث بداية انتشار الصناعات الحديثة وعلى وجه الخصوص في الدول المتقدمة، واستطاعت هذه الصناعات التفوق بشكل ملحوظ على النشاطات الزراعية .كان هذا الأمر بمثابة نواة بداية انتشار قطاع صناعي جديد أطلق عليه اسم مرحلة ما بعد الصناعة (اقتصاد المعرفة)، حيث تم الاعتماد على جميع الصناعات الحديثة من وسائل اتصالات وتكنولوجيا المعلومات على المعرفة وابتكار العقل البشري .خصائص الاقتصاد المعرفي الاقتصاد المبني على المعرفة يتميز بمجموعة من الخصائص، أهمها :الابتكار من أهم خصائص هذا الاقتصاد نظراً لأن الروابط التجارية التي تربط المؤسسات والمنظمات تحتاج دائماً إلى التطور والابتكار من أجل مواصلة ثورة المعرفة ناهيك عن التكيّف مع الاحتياجات الاقتصادية المحلية .يُعد التعليم أيضاً من أساسيات الانتاج الاقتصادي السليم، لذلك نرى العديد من الحكومات التابعة للدول المتقدمة توفر أحدث الوسائل التعليمية والبرامج التعليمية المتطورة من أجل الحصول على اليد العاملة الماهرة (رأس المال البشري .(الإلمام والمعرفة بكل ما يخص العولمة، وعن آلية التأقلم مع الاحتياجات الاقتصادية المحلية، هذا بالإضافة إلى التركيز على كيفية تقديم أفضل الخدمات للمستهلكين .توفير الحافز المساعد على تقديم أسس اقتصادية ناجحة، والتي من شأنها تعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي، ومن أفضل السياسات المتبعة في سبيل الحصول على ذلك التقليل من التعريفات الجمركية، وتسهيل عملية استخدام وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .تأسيس البنية التحتية على أفضل وسائل التكنولوجيا وتجهيز المعلومات وآلية الوصول إليها من خلال خلق بيئة قادرة على تحفيز الموهبة والمبدعين. (احمد مسعود موقع *رؤية* _/*الانترنت* ديسمبر 2021)

العدو الإسرائيلي في الحصول على درجات متقدمة نسبياً في تلك التصنيفات، مثل الجامعة العبرية، ومعهد وايزمن، والتخنيون.

13. عدم كفاءة نسبة غير قليلة من أعضاء هيئة التدريس للقيام بمهامهم التدريسية والبحثية، لأسباب ذاتية من ناحية، ولأسباب موضوعية مرتبطة بقلّة البرامج التدريبية والتطويرية لهم وعدم مواكبة التطورات في مجالات التخصص بالأشكال التي تُنَمّي قدراتهم الذاتية، إلى جانب غياب البرامج الملائمة أو الرؤى الواضحة لتدريب أعضاء هيئة التدريس وبناء قدراتهم، حيث أن النسبة العالية منهم لا يملكون الإمكانية المعرفية ولا حتى الرغبة في التغيير والتطوير نحو الأفضل تماشياً مع الثورات العلمية الهائلة والسريعة في العالم، إلى جانب عدم إتقان معظم هيئة التدريس في الجامعات للغة الإنجليزية، وأثر ذلك الوضع على ضعف وهشاشة الأبحاث العلمية.

14. ما يزال واقع الدراسات العليا في معظم الجامعات الفلسطينية لا يرتقي الى المستوى المرموق الذي يجب أن تكون عليه، سواء على المستوى العلمي التكنولوجي الحديث والمعاصر أو على مستوى الصراع مع العدو الإسرائيلي، ويشير هذا الواقع الى التدهور الملحوظ في رصانته الى جانب الضعف الواضح في المستويات العلمية من حيث المناهج الدراسية نوعاً وتدريساً، وكذلك البحوث العلمية التي غالباً ما تقتصر على التعميم السياسي والنظريات الإنسانية والدينية، وعلى جمع البيانات أو تجارب أولية بسيطة لمواضيع مكررة لا تأتي بجديد يسهم في تطوير الانتاج العلمي .

في هذا الجانب أعتقد ان من الضروري أن نشير هنا الى أهداف البحث العلمي ، ومجالاته في دولة العدو الإسرائيلي :

- **أهداف البحث العلمي في دولة العدو:**

1. التقدم في جميع المجالات العلمية على مستوى العالم.
2. النشر على مستوى العالم، كنتاج أساسي للبحث العلمي، ودالة للتعرف على مستواه.
3. دعم وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات من حيث الكم والكيف لربط إسرائيل بأنحاء العالم عبر أقمارها الصناعية التي تقوم بمسح شامل حول الكرة الأرضية.
4. التوسع والمنافسة في البحوث العسكرية لزيادة قوة إسرائيل العسكرية وضمان أمنها القومي.

- **مجالات البحث العلمي في دولة العدو :**

1. باتت دولة العدو منطقة جذب لكبرى الشركات العالمية كشركة I.B.M التي تملك واحدا من أهم مراكزها في الخارج في إسرائيل، وشركة Microsoft التي أنشأت فرعها Microsoft Israel عام 1989، وشركة موتورولا التي قررت التعاون مع شركة جنرال موتورز وإنشاء مصنع لأشباه الموصلات في

إسرائيل عام 1995. ومن أهم الشركات الإسرائيلية العاملة في مجال الكمبيوتر شركة ACCESENT وشركة كونفيرس تكنولوجي والتي يبلغ رأسمالها أكثر من 16 مليار دولار.

2. صناعة البرمجيات: تملك إسرائيل أكثر من مائتي شركة برمجيات تعمل فى سوق ينمو بمعدل 20 _ 25% سنويا وقد ارتفعت صادراتها الإلكترونية في 2020 الى أكثر من 20 مليار دولار .
3. علوم الذرة وتقنياتها: تولت وزارة الدفاع إرسال شباب العلماء للمراكز العلمية المتطورة للتدريب في مجالات العلوم النووية المتقدمة .
4. علوم الفضاء الكوني وتطبيقاته (السيبرنيتيك لم يتقرر تدريسه حتى الان في جامعاتنا) .
5. التكنولوجيا الطبية والبيولوجية .

في ضوء استعراضنا للعوامل السلبية لأزمة التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية، يمكن الاستنتاج بطبيعة الأزمة النوعية المتفاقمة في جامعاتنا، الأمر الذي أدى إلى تعدد وتنوع الأسباب، خصوصاً تلك المرتبطة بأداء كل جامعة على حدة، إلى جانب الاستنتاج بأن هناك قصوراً واضحاً من وزارة التعليم العالي، ومجلس التعليم العالي بالنسبة لمتابعة معايير الجودة بصورة منهجية ودورية، إلى جانب وضع الخطط اللازمة للجامعات بهدف تجسير الفجوة بين التعليم العالي وسوق العمل، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني –مسح القوى العاملة، إلى دخول حوالي (40) ألف شخص سنوياً إلى سوق العمل، في مقابل عدم استيعاب السوق لأكثر من (8) آلاف فرصة عمل بالحد الأقصى، علاوة على ان نسبة العاطلين عن العمل بين خريجي الجامعات تزيد عن 70%، حيث "تحتل تخصصات العلوم الانسانية، والصحافة والاعلام، النسبة الاعلى من حيث البطالة بين الخريجين، بنسبة 60% و32% على التوالي بين الذكور، و82% و83% على التوالي بين الاناث، يليهما تخصص العلوم التربوية واعداد المعلمين بنسبة 51% بين الذكور و81% بين الاناث، فالأعمال التجارية والادارية بنسبة 37% بين الذكور و80% بين الاناث، فالعلوم الاجتماعية والسلوكية بنسبة 40% بين الذكور و78% بين الاناث .

إن ما تقدم لا يعني أنني أدعو الى شطب العلوم الانسانية والاجتماعية وذلك انعكاساً لقناعتي بأن هناك نزوع عالمي ينسجم مع طبيعة العولمة الامبريالية، صوب إبراز وتفعيل أهمية علوم التكنولوجيا الحديثة وهيمنة الذكاء الصناعي والتقنيات والروبوت في كل المجالات على حساب العلوم الانسانية والمجتمعية، حيث نتفق تماما على انعدام حاجة العولمة واقتصاد السوق المعولم بالنسبة لتشغيل الخريجين من اقسام العلوم الانسانية والاجتماعية في الاسواق المحيطة، وبالتالي التركيز المعولم على خريجي العلوم الطبيعية لكي يمنحهم (الإنسان الروبوت)، التقني، المهني الذي لا يمتلك الأسئلة الكبرى حول الحرية والاستغلال والعولمة والهيمنة والسلطة والتفكير النقدي والثورة والتغيير الاجتماعي والديمقراطي، وهذا إجمالاً توفره مساقات العلوم الانسانية والاجتماعية، في حال توفر الرؤية الوطنية في الجامعة من جهة وتوفر الاستاذ المحاضر المدرك لأهمية تلك المفاهيم من جهة ثانية، وهنا

للتذكير فقط، أشير الى محاولة اليابان قبل سنوات شطب العلوم الانسانية والاجتماعية من جامعاتها لكن الطلاب أفشلوا تلك المحاولة.

ثانياً: سبل الخروج من الأزمة وتطوير الجامعات الفلسطينية واستنهاضها:

الحديث عن الخروج من الأزمة لن يكون امراً سهلاً، خاصة وان تفاقمها لا يمكن معالجته بقرارات إدارية فقط بل يحتاج العلاج الى رؤية تحليليه ونقديه عميقة الوعي بجوانب الازمة، بما يمكن المعنيين بإنتاج البرامج والأساليب العلمية اللازمة للخروج من الازمة، وهنا أقترح تشكيل لجنة من العلماء الأكفاء يمكن اختيارهم من الجامعات ومن أوساط المثقفين الفلسطينيين بالإضافة الى مجلس التعليم العالي لوضع الدراسات الكفيلة بتشخيص عناصر الازمة وسبل الخروج منها صوب النهوض بعملية التعليم العالي وتمكين الجامعات من أداء دورها في خدمة الأهداف الوطنية والمجتمعية المنشودة.

فيما يلي سأقدم عدداً من الاقتراحات في إطار السبل المطلوبة للخروج من الازمة وفق ما يلي:

1. **وضع استراتيجية واضحة للجامعات والمعاهد والمراكز البحثية الفلسطينية من قِبَل لجان متخصصة عالية المستوى لها دراية واسعة بمحاور التعليم العالي والبحث العلمي، الذي يجب أن يصبح معياراً وشرطاً رئيسياً في تشغيل أو تعيين أساتذة الجامعات، إلى جانب الاهتمام الشديد بسرعة اعداد الخطط والبرامج والاليات المطلوبة لتأسيس وافتتاح الكليات والأقسام الخاصة بالدراسات المستقبلية[5] بالنسبة لطلاب الجامعات.**
2. **تفعيل تطبيق معايير الجودة فيما يخص التعليم العالي والبحث العلمي، وهذا يستدعي تفعيل عملية تقويم اعضاء هيئة التدريس في الجامعات والكليات –عبر لجنة من الكفاءات بالتنسيق مع وحدة مراقبة الجودة– بهدف تثمين وتقييم أدائهم، بما يعني ضرورة استخدام مؤشرات أداء الاخوات والاخوة أعضاء هيئة التدريس على النحو الذي يضمن تنمية قدراتهم ومساعدتهم في تحسين أدائهم وتوفير فرص الترقي في أداء الجامعة من ناحية وفي ترقياتهم الشخصية من ناحية ثانية.**
3. **اعتماد مبدأ ديمقراطية العمل الجامعي لكل منتسبيه بعيداً عن الصراعات السياسية وتأمين أجواء ومناخات ومقومات الحرية الأكاديمية التي تسهم في البعد المجتمعي للطلبة وتعزز قدرة بناء المواطن الفلسطيني المنتمي لوطنه، الواعي لدوره وحقوقه الديمقراطية، بما يضمن توفير مقومات الدراسة الجامعية وتشجيع الحوار والنقاش والنقد والبحث وفق معايير علمية وديمقراطية توفر أجواء الحرية الاكاديمية .**

---

[5] الدراسات المستقبلية هي العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره، وعلى هذا الأساس تختلف الدراسة المستقبلية عن الدراسة الاستراتيجية، فالثانية تقوم على هدف يكون قد حدد سلفاً ثم البحث عن أدوات تحقيق هذا الهدف بينما تسعى الدراسة المستقبلية إلى استعراض الاحتمالات المختلفة للظاهرة، وهناك تصنيف للمدى الزمني للدراسات المستقبلية الذي يقوم على خمسة أبعاد: (1) المستقبل المباشر: ويمتد لعامين. (2) المستقبل القريب: ويمتد من عامين إلى خمسة. (3) المستقبل المتوسط: ويمتد ما بين خمسة إلى عشرين عاماً. (4) المستقبل البعيد: ومدته بين 20 إلى 50 عاماً. (5) المستقبل غير المنظور: أكثر من 50 عام.

4. **رصد المخصصات المالية الكافية والمناسبة ضمن الموازنة العامة المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي[6].**
5. **منح استقلالية تامّة للجامعات والمراكز البحثية التابعة لها في التخطيط في سياساتها واتخاذ قراراتها في سبل تنفيذها، ضمن الاستراتيجية العامة المرسومة مسبقاً.**
6. **تحديث المناهج الدراسية لكل تخصص، وذلك عبر اللجان الاكاديمية المختصة بالتعاون والتنسيق مع الأكاديميين المختصين ورؤساء الجامعات ومجالس الأمناء.**
7. **اختيار العناصر العلمية والإدارية الكفوءة المخلصة التي تحمل الرؤى الواضحة لواقع التعليم الجامعي والبحث العلمي.**
8. **الحد من التوسّع في الموافقات لفتح الجامعات الأهلية من غير الحاجة الفعلية لها شرط تأهلها بتخصصها ضمن المواصفات السليمة وحاجة سوق العمل الفعلية لخريجيها.**
9. **زيادة البعثات للطلبة والخريجين المتميزين في التخصصات المختلفة بصورة عامة والنادرة بصورة خاصة الى الجامعات العالمية الرصينة للحصول على العلوم الحديثة والثقافات المختلفة.**
10. **تحديد أعداد قبول الطلبة بكل تخصص اعتماداً على تحصيلهم الدراسي الثانوي ورغباتهم ومهاراتهم الشخصية وحاجة أسواق العمل.**
11. **إعادة تأهيل أعضاء هيئة التدريس وتطوير كفاءآتهم من خلال الاستفادة من التجارب العالمية وخاصة الجامعات الغربية.**
12. **الاستفادة القصوى من الكفاءات الفلسطينية المغتربة.**
13. **توفير المكتبات الحديثة المتطورة ورفدها بأحدث الكتب والمجلات العلمية وربطها إلكترونياً بالمكتبات الرصينة المعروفة بالعالم.**
14. **ضرورة تبني إدارة الجامعات الفلسطينية استراتيجية التنمية المستمرة لرأس مالها الفكري[7]، لتقوم على التوجه للاهتمام بالعقول المتميزة ورعايتها بما يمتلكون من مهارات وقدرات وإبداعات ومعرفة، لتسخيرها لصالح الجامعة، إلى جانب الاهتمام بعنصر رأس المال البشري.**

---

[6] توجد فجوة واسعة في تكلفة الإنفاق على الطالب الفلسطيني. وبحسب د. خليل الهندي، رئيس جامعة بيرزيت سابقًا، تبلغ التكلفة فلسطينيًا (1000–2000 دولار سنويًا)، وهي قليلة بالمقارنة مع دول أخرى (15,000–40,000 دولار سنويًا).

[7] **مصطلح رأس المال الفكري** (Intellectual Capital) من المصطلحات المستخدمة التي بدأت تأخذ حيزاً مهماً في الفكر الإداري، أن هذا المصطلح وما يحتويه من مضامين جديدة ساد، بشكل واضح في الأدب الإداري، ليصبح محور اهتمام المؤسسات التي اهتمت بوسائل قياسه وطرق حسابه كأصل من الأصول، والبحث عن أث ره في هذه المؤسسات في تحقيق أهدافها.

مفهوم رأس المال الفكري: إذا أردنا أن نحدد بدقة مفهوم رأس المال الفكري، فإنه يجب تمييزه عن رأس المال المادي الذي يتمثل في الموارد التي تظهر في ميزانية المؤسسة، كالعقارات والتجهيزات وغيرها، بينما يمثل رأس المال الفكري المهارات والإبداعات والخبرات المتراكمة للعنصر البشري في المؤسسة، ومن خلال استعراض الدراسات التي تناولت هذا المفهوم فإنه يمكن القول إن الباحثين لم يقدموا إجماعاً نحو تعريف رأس المال الفكري، وبالتالي يمتلك مفهوم رأس المال الفكري تعريفات متعددة ومختلفة تعكس اجتهادات العلماء والباحثين للمفهوم.

15. **العمل على وقف تمويل التعليم العالي من جيب عائلات الطلاب الفقراء الى نظام يجعل اما الحكومة أو المجتمع مسؤولان عن هذا التعليم وفق نظام ثابت كضريبة معارف تحول الى صندوق خاص بتمويل التعليم العالي، أو عبر رفع موازنة التعليم العالي.**
16. **التحضير لعقد مؤتمر وطني عام بإشراف وزارة التعليم العالي وبالتنسيق مع المجلس الأعلى للتعليم، للبحث في اعادة صياغة محتوى التعليم العالي بما يتفق مع الاحتياجات التنموية التحررية وليس مع حاجة فوضى السوق التي اثبتت فشلها عبر جيوش الخريجين العاطلين عن العمل.**
17. **حول منصب رئيس الجامعة، أن يكون رئيس الجامعة منتخباً من الأساتذة وليس معيناً بقرار من السلطة أو ممثلاً لمصالح الأجهزة الأمنية أو مصالح هذا الحزب أو ذاك، إن اللجوء إلى هذا الحل الديمقراطي سوف يدفع "بأفضل الأساتذة وأكثرهم استقامة واستقلالية إلى المناصب الإدارية العليا بالجامعة، ويحمي ظهورهم عندما يقولون لا لمن هم فوقهم"[8].**
18. **إعادة النظر في تشكيل مجلس التعليم العالي ومهماته: في العام 1996 أُنشِئت وزارة التَّعليم العالي والبحث العلمي، واستمرَّ مجلسُ التَّعليم العالي بمواصلة مهامه، حتَّى صدر القرار بقانون رقم (6) لسنة 2018م بشأن التَّعليم العالي، والذي ألغى صراحة بموجب أحكام المادة (1/45) منه القانونَ رقم (11) لسنة 1998م، ونصَّ في المادة (6) منه على تشكيلٍ جديدٍ لمجلس التَّعليم العالي، وفي المادة (7) منه وضَّح صلاحيَّات المجلس، ويأتي في مُقدمتها اقتراح مشاريع قوانين التَّعليم العالي وتعديلها على ضوءِ تطوُّرِ السِّياسات العامَّة في الدولة، واقتراحِ الأنظمة، وتنسيبها لمجلس الوزراء لإصدارها[9].**

والتَّساؤل الذي يطفو للسَّطح هنا –كما يطرح د. خالد تلاحمة– "ما هو السَّبب وراء تأخير تشكيل مجلس التَّعليم العالي أكثر من سنة وثلاثة أشهر؟ وهل هناك من تقييم للآثارِ التي ترتَّبت على عدمِ انعقاده طوال هذه المُدَّة؟ لاسيما وأَن الصَّلاحيات المُهمَّة المُوكلة لهذا المجلس بموجب المادة (7) من القرار بقانون رقم (6) لسنة 2018م، لا يُمكنُ أن تقومَ بها أيّ جهة غير المجلس ذاته".

و **يعرفه Stewart** الذي أطلق مصطلح رأس المال الفكري، بأنه "المادة الفكرية، المعرفة، المعلومات، الملكية الفكرية والخبرة التي توضع قيد الاستخدام من أجل خلق الثروة الرابحة، لأن اقتصاد اليوم يختلف في الأساس عن اقتصاد الأمس، و عرف أيضاً بأنه "مجموعة من الأفكار والمعارف الإبداعية التي يمتلكها الأفراد، وتنطلق من فلسفة المجتمع، وتنسجم مع أهداف المؤسسة، ولا تتوفر لنظرائهم في المؤسسات المماثلة الأخرى، ومن ثم تسهم في تطوير أداء المؤسسة، وتحقق لها عوائد مالية ومعنوية تميزها عن غيرها من المؤسسات المناظرة".

كما يعرف رأس المال الفكري أيضاً بأنه "مجموعة المهارات المتوافرة في المؤسسة التي تتمتع بمعرفة واسعة، تجعلها قادرة على جعل المؤسسة عالمية من خلال الاستجابة لمتطلبات العملاء والفرص التي تتيحها التكنولوجيا.

إذن رأس المال الفكري يتمثل بأنه مجموعة من موارد المؤسسة غير الملموسة والتي تتضمن المعارف والقدرات والمهارات والخبرات المتراكمة والمستمرة، التي يمكن تحويلها إلى قيمة. **(أشرف محمد مشمش – واقع تنمية رأس المال الفكري – مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث – العدد 2/ 2018)**

[8] د.عبد العظيم أنيس "التعليم في زمن الانفتاح" – دار المستقبل العربي – القاهرة – 1995 ص148 .

[9] د. خالد التلاحمه – أستاذ القانون الخاص – جامعة بيرزيت – 2020/8/12.

من ناحية ثانية، يُلاحظُ أنَّ عدد أعضاء مجلس التَّعليم العالي الحالي –كما يضيف د. خالد التلاحمه– ارتفع إلى 24 عضواً، وهو أكثر من ضِعف العدد الذي كانَ عند تأسيس المجلس في العام 1977م، ويُقاربُ ضعف المجلس الذي شُكِّل في العام 1994م .

وبالتَّالي فإنَّ الزِّيادة في عدد أعضاء المجلس كبيرةٌ جدًا، ومن المفضّل أنْ تكون بشكلٍ تدريجي، وأن لا تتجاوز15 عضواً في كلِّ الأحوال؛ لضمان سهولة عقد الاجتماعات واتِّخاذ القرارات في الوقت المناسب، الأمر الذي أدى إلى بروز الدعوة لإجراء تعديلات على تشكيل المجلس، أهمُّها[10]:

أ. ضرورة استثناء الجامعات العريقة ذات التَّصنيف المُتقدِّم في أبرز التصنيفات العالمية، والحضور اللَّافت على المستوى الدَّولي كجامعة بيرزيت من قاعدة التَّناوب في عضويَّة المجلس بحيث تكون عضويتها مستمرة فيه، لما لها من مكانةٍ وخبراتٍ معرفيَّة مُتراكمة يحتاج إليها المجلس.

ب. زيادة عدد الجامعات الممثلة في مجلس التعليم العالي إن لم تتوفر إمكانية تمثيل كافة الجامعات في المجلس .

ج. إعادة النظر في عضويَّة وكيل وزارة الماليَّة .

د. تخفيض تمثيل المُجتمع المدني والقطاع الخاص بعضوين بدلاً من أربعة.

هـ. تخفيض عدد الأعضاء من ذوي المكانة الأكاديمية الذين يختارهم الوزير إلى عضوٍ واحد بدلاً من ثلاثة.

[10] المصدر السابق

فيما يلي:

ملخص لإحصاءات مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني للعام الأكاديمي 2020/2021[11]

أولا: المؤسسات : بلغ عدد المؤسسات المعتمدة والمرخصة 54 مؤسسة تعليم عالي موزعة كالتالي:

- **18 جامعة تقليدية .**
- **2 جامعة تعليم مفتوح .**
- **16 كلية جامعية .**
- **18 كلية مجتمع متوسطة.**

جدول: توزيع الطلبة المسجلين في الجامعات الفلسطينية 2021/2020

		الضفة الغربية					قطاع غزة					المجموع				
		التعليم المفتوح	الجامعات التقليدية	كليات جامعية	كليات مجتمع	المجموع	التعليم المفتوح	الجامعات التقليدية	كليات جامعية	كليات مجتمع	المجموع	التعليم المفتوح	الجامعات التقليدية	كليات جامعية	كليات مجتمع	المجموع
المجموع	F	25446	56702	2944	2998	88090	4127	34371	3110	2888	44496	29573	91073	6054	5886	132586
	T	36517	89877	4986	5540	136920	8273	57354	6614	5604	77845	44790	147231	11600	11144	214765

ملاحظة: الذكور 82179 و الاناث 132586 = 214765

مجموع الطلبة المسجلين 77845 في قطاع غزة بنسبة 36.2% (منهم 44496 إناث – 33349 ذكور).

هام: أعداد المتخرجين عام 2020 (حسب الدليل الاحصائي) كما يلي:

- **41137 طالب وطالبة (منهم إناث 25909 طالبة، ذكور 15228 طالب).**
- **الخريجين من قطاع غزة (حوالي 38% من الإجمالي) 15632 طالب وطالبة، في حين أن سوق العمل لا يستوعب أكثر من 2000.**
- **ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين من الذكور والإناث في معظم التخصصات، ونجد أن أعلى تخصص من حيث نسبة البطالة بين الذكور هو تخصص العلوم الإنسانية بنسبة 52%، بينما الأعلى عند الإناث هو تخصص الصحافة والإعلام بنسبة 88.7%، مع العلم بأن 70% من العاطلين عن العمل في قطاع غزة البالغ عددهم عام 2022 حوالي (270) ألف، أي أن عدد الخريجين العاطلين عن العمل في القطاع يبلغ حوالي (189) ألف .**

[11] المصدر: وزارة التعليم العالي – الكتاب الاحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 2020/ 2021 – الصادر في أيلول /2021 – ص٧

- **حتى عام 2030 سيلتحق بالتعليم العالي حوالي 400 ألف طالب وطالبة (144800 في قطاع غزة و 255200 في الضفة الغربية) ، لذلك لا بد من توفر الدراسات المستقبلية من خلال التخصص الاكاديمي وإلا سيكون قطاع غزة أمام وضع شديد الخطورة ، الأمر الذي يعني بالضرورة الاهتمام بتفعيل وتطوير دور الشباب الجامعي خصوصاً ، باعتبارهم مورداً رئيسياً من الموارد البشرية .**

التحولات الديمغرافية للفلسطينيين والنمو السكاني في الضفة والقطاع وخدمات التعليم المستقبلية 2030 /2050

النمو السكاني في الضفة وقطاع غزة كما في 2030 و 2050:

أولاً: عدد الفلسطينيين في نهاية عام 2021 حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

بلغ عدد الفلسطينيين المقدر –حسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني– في نهاية عام 2021 حوالي 14 مليون فلسطيني، وأضاف التقرير أن نحو 5 ملايين و300 ألف من الفلسطينيين يعيشون في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها شرقي القدس .

مستقبل فلسطين - السكان في الفترة 2030-2050:

يتوقع "تقرير فلسطين 2030" أن ينمو عدد السكان في فلسطين من 4.7 مليون في سنة 2015 إلى 6.9 في سنة 2030، ويتوقع أن يتضاعف إلى 9.5 مليون في سنة 2050، وسيتضاعف عدد السكان خلال هذه الفترة، على الرغم من الانخفاض الحاد المتوقع في الخصوبة من 4.06 طفل لكل امرأة إلى 2.17 في سنة 2050. وهذا سبب الزخم السكاني الداخلي الناتج عن كون الهيكلية العمرية لا تزال فتية جدا وعن النسبة الكبيرة للنساء في سن الإنجاب فمن المحتم أن يكون هناك على المدى المتوسط عدد متزايد من الولادات بسبب النسبة الكبيرة للنساء اللواتي سيبلغن سن الإنجاب، وهذا يعني أن القطاعات الاجتماعية الاقتصادية ستحتاج للتدبر مع العدد المتزايد للسكان ومع احتياجاتهم.

بالنسبة لقطاع غزة، سيزداد عدد السكان فيه حسب التقرير المشار إليه بأكثر من الضعف (2.4 مرة) بسبب خصوبته الأعلى وزخمه السكاني الداخلي، إذ يتوقع أن يرتفع العدد من 2 مليون في سنة 2020 إلى 3.1 مليون في سنة 2030 ثم 4.8 مليون في سنة 2050، في المقابل، سينمو سكان الضفة الغربية من 2.9 مليون الى 3.8 مليون في سنة 2030 ثم إلى 4.7 مليون في سنة 2050، بالتالي، سيشكل عدد سكان غزة 50.3% من الفلسطينيين، متجاوزاً عدد سكان الضفة الغربية بقليل وسيظل فتيا بالمتوسط

المتغيرات حتى سنة 2030:

سيزداد عدد سكان قطاع غزة بمقدار 1.3 مليون نسمة إضافية ، وسيزداد عدد سكان الضفة الغربية بمقدار 860.000 شخص إضافي.

خلال 35 سنة، سيشكل عدد سكان غزة 50.3٪ من الفلسطينيين، متجاوزاً عدد سكان الضفة الغربية (49.7%) بقليل، وسيظل فتياً بالمتوسط.

النمو السكاني و سوق القوى العاملة في سنة 2030:

يعد النمو السكاني في دولة سريعة النمو كفلسطين مكونا بارزا في الإمداد بالموارد البشرية، وإذ يتوقع أن ينمو عدد الفئة السكانية في المرحلة العمرية النشطة فوق عمر 15 سنة من 3 مليون في سنة 2020 الى 7.2 مليون في سنة 2050 أي ستتضاعف بمقدار 2.5 مرّة. إن هذا التحول في الهيكلية العمرية والانخفاض النسبي للمعالين بالمقارنة مع الفئات السكانية النشطة يولد فرصة لتحقيق عائد ديمغرافي (فرصة لتعزيز النمو الاقتصادي)، ولكنها بحاجة لأن تترافق مع تدابير اجتماعية اقتصادية حتى تكون فعالة.

يتوقع أن يزيد حجم القوى العاملة في فلسطين من 1.5 مليون عامل عام 2020 الى 2.3 مليون في 2030 وإلى 3.8 مليون في سنة 2050.

هذه الزيادة تفوق كثيرا في معدلها معدل الزيادة في مجموع السكان والذي سيؤدي الى مضاعفة عددهم.

وسيكون لارتفاع معدل مشاركة الاناث العامل الرئيسي في هذه الزيادة. مع ذلك ستظل حصة الاناث في القوى العاملة متواضعة الى حد ما وسيكون هناك اكثر من ذكرين نشطين لكل انثى نشطة.

حتى سنة 2030 سيزداد حجم القوى العاملة بمقدار مليون: من 1.5 مليون في سنة 2020 الى 2.3 مليون في سنة 2030 وبحلول سنة 2050 تتكون القوى العاملة من 3.8 مليون شخص مرشح للعمل، ترجع هذه الزيادة الى الدفعة الكبيرة من صغار السن الذين سيلتحقون في سوق العمل.

النمو السكاني وخدمات التعليم (حسب تقرير "فلسطين 2030") :

يتوقع أن ينمو حجم الفئات السكانية في سن المدرسة في فلسطين بسبب العوامل الديموغرافية والتحسن في معدلات الالتحاق بالتعليم من مرحلة التعليم ما قبل الأساسي إلى التعليم الجامعي لكل من الذكور والإناث، بالتالي، سيزداد حجم الفئات السكانية في سن المدرسة من 2.1 مليون حالياً إلى 2.4 مليون في سنة 2030 وإلى 3.1 مليون في سنة 2050، تبلغ هذه الزيادة نسبياً 48%، وهي أقل من معدل النمو في مجموع السكان، بالنظر إلى أن الانخفاض المتوقع في الخصوبة سيبطئ النمو في عدد الولادات ومن ثم في حجم السكان في سن المدرسة. لذا فإن تأثير التحول الديموغرافي سيتحقق في التعليم مبكرا قبل أن يتحقق في القطاعات الاجتماعية-الاقتصادية الأخرى.

حتى سنة 2030، سيلتحق بالمدارس حوالي مليوني طالب وطالبة في عمر 4-17 سنة وسيلتحق بالتعليم العالي حوالي 400.000 طالب وطالبة.

سترتفع أعداد الملتحقين بالتعليم في جميع المراحل بشكل معتدل فحسب في الضفة الغربية، ولكنها ستتضاعف بمقدار 2.8 مرة في قطاع غزة، سبب ذلك، أن طبيعة سكان غزة فتية بقدر أكبر في لحظة بدء الإسقاطات وتتسم بمعدل خصوبة وزخم سكاني أعلى مما في الضفة الغربية، وبالتالي ستكون نسبة تراكم الولادات وصغار المتعلمين أعلى في غزة بالمقارنة مع الضفة الغربية.

مع التحسين المتوقع في جودة التعليم على نحو ما ينعكس في نسبة التلاميذ للمعلم الواحد، سينمو العدد اللازم من المعلمين في فلسطين بسرعة، بحيث يكاد يتضاعف بحلول سنة 2050 بالنسبة لمرحلة التعليم قبل الأساسي والمرحلة الثانوية، وسيكون الطلب أعلى في قطاع غزة مما في الضفة الغربية، فحتى سنة 2030، سيلزم وجود 32000 معلم إضافي، بواقع 9000 في الضفة الغربية و 23000 في قطاع غزة، يصل عدد التلاميذ للمدرسة الواحدة في قطاع غزة حاليا إلى أكثر من ضعف نظيره في الضفة الغربية، مما يعني وجود حاجة أكبر إلى الاستثمار حالياً وفي المستقبل .

للحفاظ على النسبة الراهنة –كما يقول تقرير فلسطين 2030– سيلزم توفير 1620 مدرسة جديدة في فلسطين بحلول سنة 2030، 750 منها في الضفة الغربية و900 في قطاع غزة.

العائد الديموغرافي في فلسطين:

إن التحول الديمغرافي، مع ما يرافقه من انخفاض في الخصوبة ووصول أعداد كبيرة من الفئات الشابة إلى سن العمل، يزود فلسطين بفرصة سانحة يمكن تسخيرها لتحقيق عائد ديموغرافي.

مع ذلك، سيكون من غير الحكمة تجاهل واقع أن الاقتصاد الفلسطيني مكبل من الاحتلال الإسرائيلي المستمر وأن الحكومة الفلسطينية تفتقر إلى السيطرة على التجارة الدولية. والموارد الطبيعية (المياه، والغاز الطبيعي، إلخ)، بما في ذلك الوصول والعمل بحرية في المناطق الاستراتيجية الكبيرة في المنطقة (ج)، وأن قطاع غزة لا يزال تحت الحصار، وما لم يتم التوصل إلى إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية التعددية والنظام السياسي الوطني، فمن المرجح أن يظل الاقتصاد المحلي يعاني من انخفاض قدرته على خلق فرص عمل وتنشيط المزيد من الناس ليصبحوا منتجين فعالين مما سيحد من القدرة على تحقيق العائد الديمغرافي.

العائد الديموغرافي، هو الفائدة الاقتصادية التي يمكن أن تنشأ عندما يتسم المجتمع بحصة كبيرة نسبياً من الأشخاص في سن العمل وسيستثمر بفاعلية في تمكينهم وتعليمهم وتشغيلهم.

الفرص والتحديات:

في هذا الجانب، يقول التقرير "لا تزال فلسطين في مرحلة مبكرة من العائد الديموغرافي، والذي يتوقع أن ينتهي في سنة 2045 وسيتعين على فلسطين أن تكفل التشغيل المنتج لقواها العاملة المتنامية، وعلى السياسات أن تعزز الاستثمار في رأس المال البشري وفي توفير فرص العمل، ولا سيما للشباب والنساء، **فالشباب هم الأمل لمستقبل فلسطين (ارتباطاً بدور وأهمية الموارد البشرية)**: ضمان تكافؤ الفرص في الأمن الوظيفي. علاوة على ذلك، يجب تعزيز الاستراتيجيات لتشغيل الشباب مع ضمان التكافؤ في وصول الشبان والشابات إلى وظائف منتجة وإلى المواطنة النشطة".

يتطلب تحقيق العائد الديموغرافي بذل استثمارات متعددة ومتقاطعة لتمكين الفئات الشابة وتعليمها وتشغيلها.

العائد الديموغرافي = تمكين + تعليم + تشغيل

تميكن النساء – عامل رئيسي في تحقيق العائد الديموغرافي

تكتسب السياسات أهمية بالغة في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة وحمايتها الاجتماعية، بما يشمل القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، كما أن من الضروري الاستثمار في تحسين الوصول إلى خدمات الصحة الانجابية ذات جودة، بما يشمل تنظيم الأسرة، من أجل تلبية الحاجة غير الملباة وتوسيع القدرة على الاختيار، مما يتيح للنساء والأزواج اتخاذ القرار بشأن توقيت إنجاب الأطفال وعددهم والمباعدة بينهم.

ملحق رقم (1) : كليات وأقسام جامعة الأقصى كما في عام 2022

كلية التربية البدنية والرياضة:

قسم التربية الرياضية، قسم التدريب الرياضي .

كلية التربية:

المناهج والتدريس، أُصول التربية والادارة التربوية ، علم النفس ، الاشراف التربوي .

كلية الآداب والعلوم الانسانية:

قسم اللغة الفرنسية، التاريخ، علوم المكتبات، علم الاجتماع، الدراسات الإسلامية، اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الجغرافيا .

كلية العلوم التطبيقية:

الفيزياء، الكيمياء، الاحياء، الرياضيات .

كلية العلوم الطبية:

قسم العلوم الطبية المخبرية، قسم التمريض .

كلية الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات:

علوم الحاسوب، تكنولوجيا الشبكات والهواتف النقالة ، تكنولوجيا المعلومات التطبيقية .

كلية الإدارة والتمويل:

ادارة اعمال، المحاسبة، نظم المعلومات الإدارية والتجارية المعاصرة .

كلية الاعلام:

قسم الصحافة، قسم العلاقات العامة، الإذاعة والتلفزيون .

كلية الفنون الجميلة:

الفنون التشكيلية – تصميم جرافيك، التربية الفنية ، الديكور والتصميم الداخلي .

كلية مجتمع الاقصى للدراسات المتوسطة :

العلوم الإدارية، الاعلام، علوم التربية البدنية، العلوم المالية والمصرفيه ، السكرتاريا الدولية ، ادارة الاعمال ، ادراة المنظمات غير الحكومية ، الصحافة الالكترونية ، العلاقات العامة والاعلام ، تربية الطفل ، تكنولوجيا المعلومات ، الوسائط المتعددة ، برمجة تطبيقات الهواتف الذكية .

ملحق رقم (2) : جدول: كليات واقسام غير متوفرة في جامعة الأقصى

		كلية الطب	كلية الزراعة	كلية العلوم	كلية الفنون والتصميم	كلية الأداب
• الجامعة الاردنية	1. الهندسة الكيميائية 2. الهندسة الكهربائية 3. الهندسة الميكانيكية 4. هندسة الميكاترونكس 5. الهندسة الصناعية 6. هندسة العمارة 7. الهندسة المدنية	1. التشريح و الأنسجة 2. علم وظائف الأعضاء و الكيمياء الحيوية 3. علم الامراض و الاحياء الدقيقة و الطب الشرعي 4. علم الادوية 5. الامراض الباطنية 6. الجراحة العامة 7. التخدير و العناية الحثيثة 8. الاطفال 9. النسائية و التوليد 10. الأشعة	1. البستنة و المحاصيل 2. الاراضي و المياه و البيئة 3. التغذية والتصنيع الغذائي 4. الانتاج الحيواني 5. الاقتصاد الزراعي و ادارة الاعمال الزراعية 6. وقاية النبات	1. الاحياء البحرية 2. البيئة الساحلية 3. العلاج الطبيعي 4. العلاج الوظيفي 5. الاطراف الاصطناعية و الأجهزة المساعدة 6. علوم السمع و النطق	1. الفنون البصرية 2. الموسيقى 3. الفنون المسرحية	1. الفلسفة 2. العمل الاحتماعي
• الجامعة العربية الامريكية	1. هندسة الكهرباء و الطاقة 2. هندسة الميكاترونكس 3. هندسة الاتصالات 4. الهندسة المعمارية بالتكنولوجياالرقمية 5. الهندسة المدنية 6. هندسة انظمة الحاسوب 7. هندسة المعدات الطبية			1. ادارة البيئة و التدوير 2. الاطراف الصناعية و الاجهزة المساعدة 3. العلاج الطبيعي 4. العلوم الطبية المخبرية 5. اضطرابات النطق و اللغة و السمع 6. التصوير الطبي 7. العلاج الوظيفي 8. البصريات 9. الصحة الرقمية 10. الهندسة المالية 11. التسويق الرقمي		
• جامعة عين شمس	1. نظم الحاسبات 2. حسابات علمية			1. قسم الجيوفيزياء 2. قسم الميكروبيولوجيا 3. قسم النبات 4. قسم علم الحشرات 5. قسم الجيولوجيا 6. قسم علم الحيوان 7. قسم الكيمياء الحيوية		1. قسم التربية الموسيقية 2. قسم الاقتصاد المنزلي
• جامعة بيرزيت	1. هندسة الكهرباء 2. هندسة الميكاترونكس 3. الهندسة المدنية 4. هندسة الحاسوب 5. الهندسة المعمارية			1. الاقتصاد 2. العلوم السياسية 3. العلوم المالية و المصرفية 4. الفلسفة و الدراسات الثقافية 5. العلوم الاجتماعية و السلوكية 6. التاريخ و الاثار 7. الاحياء و الكيمياء الحيوية 8. التغذية والحمية 9. علاج النطق والسمع 10. المناهج و التعليم		

• جامعة بوليتكنك فلسطين	1. الهندسة الكهربائية • هندسة الطاقة الكهربائية • هندسة الاتصالات و الالكترونيات • هندسة الاجهزة الطبية • هندسة الاتمتة الصناعية • هندسة الانظمة و الاجهزة الذكية 2. الهندسة الميكانيكية • هندسة السيارات • هندسة الميكاترونكس • هندسة التكييف و التبريد • الطاقة المتجددة 3. الهندسة المدنية • هندسة المباني • هندسة المساحة و الجيوماتكس • هندسة تكنولوجيا البيئة • هندسة مدنية 4. الهندسة المعمارية • هندسة معمارية • الهندسة المعمارية/ العمارة الداخلية و الديكور					

اقتراح بضرورة افتتاح:

- **كلية الدراسات المستقبلية**
- **كلية الذكاء الاصطناعي**
- **كلية علوم تكنولوجيا النانو بأقسامه المتعددة .**

دلالات واستنتاجات توضحها الدراسة

1. غياب الاستراتيجية الموحدة عن مؤسسات التعليم العالي بشكل جماعي وكذلك كل جامعة بشكل منفرد.
2. غياب التنسيق والتواصل الفعال بين الجامعات، مما يعني في أحد جوانبه غياب القدرة على التخطيط المشترك لما فيه خدمة الطلاب وشعبنا في آن.
3. غياب التنسيق والتواصل مع الجامعات العربية سواء على صعيد البحث العلمي وتبادل الخبرات أو على صعيد خلق فرص عمل للمتميزين والكفاءات من الطلاب.
4. غياب التقييم لجدوى العملية التعليمية وإن وجد فهي شكلية ولا تؤخذ على محمل الجد من قبل إدارات الجامعات.
5. استنساخ الجامعات لذات التخصصات مجاراة للمسألة المادية، بعيدا عن الابتكار والإبداع في استحداث تخصصات ذات قيمة علمية وبحثية.
6. ضرورة العمل على اغلاق او تجسير الفجوة بين الجامعات من ناحية وقطاعي الانتاج الرئيسيين (الصناعة والزراعة) من ناحية ثانية ، بحيث يصبح التكامل بينهما واضحاً عبر الممارسة ، الأمر الذي سيؤدي الى المزيد من حفز وتشجيع القطاع الخاص لدعم الجامعات والابحاث العلمية النظرية والعملية التطبيقية في جامعاتنا .

ارتباطاً بهذه الدلالات والاستنتاجات أود التذكير بالدور الطليعي للعالِم الفلسطيني الراحل أنطون زحلان الذي رأى أن المشكلة الرئيسية في العالم العربي تكمن في أن العقل العربي ما يزال يعيش في العصر ما قبل الصناعي. ولهذا، تفشل كل تجارب التحديث والتطور التكنولوجي.

وأن استسهال نقل منتجات المعرفة التي باتت متاحة بكلفة زهيدة، وتشجيع الاستيراد عوضا عن تنمية الإنتاج المحلي، هو المسؤول الرئيس عن اتساع الفجوة المعرفية، وتخلف العرب عن مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي.

وقد نبه زحلان مرارا إلى أهمية النهوض بالبحث العلمي في الجامعات العربية، وإلى ضرورة توثيق التعاون بين الجهات الإنتاجية الزراعية والصناعية العربية، وبين منتجي البحوث التطبيقية في الجامعات والمراكز البحثية .

كان أنطوان من النخبة الفلسطينية القليلة التي لم تنطوِ على عالمها الأكاديمي، أو تنغلق على تخصّصها العلمي، فامتاز من غيره من الإنتلجنسيا الفلسطينية بأنه امتلك رؤية قومية كانت تحرّض، بالفكر والعمل، على ربط العلم بالمجتمع، من خلال توطين العلم في قضايا السياسة، وزرع طرائق التفكير العلمي في رؤوس أصحاب القرار.

في هذا الجانب أخاطب الاخوات والاخوة أساتذة الجامعات الفلسطينية : إن الأستاذ في أي قسم سواء في الفلسفة او الاجتماع او الفيزياء او الكيمياء او الكمبيوتر او أي تخصص علمي ، يجب ألا يقتنع او تقتنع بالانغلاق في دائرة تخصصه /ها، لأن ذلك الانغلاق –كما هو الحال لدى العديد من الاساتذة في جامعاتنا– يضر بالأستاذ/ة من حيث جمود معارفه/ها من جهة كما يضر بوعيه /ها الثقافي والمعرفي وبتكامل المعرفة الإنسانية لديه او لديها من ناحية ثانية .

كانت حكمة العالم الراحل أنطون زحلان دائمًا أن المرء إما أن يكون جذرًا أو ثمرة، غير أن الثمرة إذا وُضعت في الماء، أي في المجتمع، تتخمج أحيانًا، لكن الجذر يُنتج فروعًا وأوراقاً وأغصانًا وثمارًا. وأنطوان زحلان أراد دائمًا أن يكون جذراً، لكن حال الأمة العربية التي لا تنفكّ متدهورة منذ أكثر من خمسين سنة، خصوصًا في السنوات العشر الأخيرة، جعلت أنطوان زحلان –كما يقول صقر أبو فخر– مثل بطريرك في مكة أو مثل مؤذّن في مالطا، فجميع الأفكار التي دعا إليها، والمؤسسات التي أنشأها، باتت خارج التداول، ذلك لأن الخطر على الأمة العربية ما عاد يتمثّل في هجرة الأدمغة العربية إلى أوروبا وأميركا فحسب، بل في تزاحم العرب زرافاتٍ ووحدانًا على الهجرة إلى كل مكان فوق هذه البسيطة، بعدما صارت الحياة الكريمة عزيزة في معظم ديارنا الموبوءة بالتسلط والقهر والفقر.

ملحق: **ترتيب الجامعات عالمياً**: **تصنيف التايمز**[12] **للجامعات العالمية** 2021

منذ إصدار أول نسخة منه عام 2010، يعد تصنيف التايمز للجامعات العالمية أحد أبرز قوائم تصنيفات الجامعات بشكل عام وأحد أهم مصادر الطلاب الدوليين لتقييم اختياراتهم الجامعية لكل من يرغب في الدراسة بالخارج.

ما هي أفضل 20 جامعة في تصنيف التايمز للجامعات العالمية 2022؟

يوضح الجدول التالي أفضل 20 جامعة عالمية طبقاً لتصنيف التايمز لعام 2022:

الترتيب	الجامعة	الدولة
1	جامعة أكسفورد	المملكة المتحدة
=2	معهد كاليفورنيا للتقنية	أمريكا
=2	جامعة هارڤرد	أمريكا
4	جامعة ستانفورد	أمريكا
=5	جامعة كامبردج	المملكة المتحدة
=5	معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا	أمريكا
7	جامعة پرينستون	أمريكا
8	جامعة كاليفورنيا في بيركلي	أمريكا
9	جامعة يال	أمريكا
10	جامعة شيكاغو	أمريكا
11	جامعة كولومبيا	أمريكا
12	إمپيريال كولدج لندن	المملكة المتحدة
=13	جامعة جونز هوپكنز	أمريكا
=13	جامعة پنسيلڤانيا	أمريكا
15	المعهد الفدرالي للتكنولوجيا في زيوريخ	سويسرا

[12] ما هو تصنيف التايمز للجامعات العالمية ؟

تصنيف التايمز للجامعات العالمية Times Higher Education World University rankings هو أكبر وأضخم ترتيب للجامعات على مستوى العالم، حيث يضم التصنيف في نسخة عام 2022 أكثر من 1600 جامعة من 99 دولة حول العالم.

يعتمد جدول التايمز للجامعات العالمية لعام 2022 في ترتيب أفضل الجامعات على 13 مؤشر أداء تقيس مدى تميز الجامعة أو المؤسسة التعليمية في 4 مجالات رئيسية، وهي: التدريس، والبحث، ونقل المعرفة، والنظرة الدولية.

=16	جامعة بكين	الصين
=16	جامعة شينغوا	الصين
=18	جامعة تورنتو	كندا
=18	جامعة كولدج لندن	المملكة المتحدة
20	جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس	أمريكا

المصدر :تصنيف التايمز للجامعات العالمية لعام 2022

أفضل الدول في تصنيف التايمز للجامعات العالمية لعام 2022

طبقاً لموقع تصنيف التايمز للجامعات العالمية ، فإن الدول التالية هي أفضل الدول من حيث عدد جامعاتها التي احتلت مرتبات متقدمة في قائمة أفضل 200 جامعة عالمية:

الدولة	عدد مؤسساتها في أفضل 200 جامعة
أمريكا	57
المملكة المتحدة	28
ألمانيا	22
أستراليا	12
الصين	10
هولندا	10
كندا	7
سويسرا	7
كوريا الجنوبية	6
فرنسا	5
هونج كونج	5
السويد	5

ملحق: **أفضل** 10 **جامعات عربية لعام** 2020

25 ديسمبر 2020

أهم التصنيفات العالمية التي تقدمها بعض المؤسسات التعليمية الرائدة، ومنها اخترنا تصنيف QS العالمي للجامعات[13]:

1. **جامعة الملك عبد العزيز بمدينة جدة.**
2. **الجامعة الأمريكية في بيروت.**
3. **جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بمدينة الظهران.**
4. **جامعة قطر.**
5. **جامعة الإمارات العربية المتحدة في مدينة العين.**
6. **جامعة الملك سعود بالرياض.**
7. **الجامعة الأمريكية بالشارقة.**
8. **جامعة السلطان قابوس بمسقط.**
9. **الجامعة الأمريكية بالقاهرة.**
10. **الجامعة الأردنية.**

[13] هو تقرير سنوي يقدم تصنيفاً للجامعات على مستوى العالم، من قِبل مؤسسة Quacaquarellu Symonds البريطانية المتخصصة في مجال التعليم، ويتمتع بالمصداقية والثقة الكبيرة في رصد المعلومات؛ حيث تعمل مؤسسة QS مع مجموعة من آلاف الأكاديميين والمختصين، بجمع وتحليل وتوثيق المعطيات والبيانات الخاصة بكل جامعة من الجامعات.

ملحق: **قائمة أفضل** 10 **جامعات عربية لعام** 2021

أصدرت مؤسسة "كيو إس" تصنيفها الجديد لأفضل 1000 جامعة على مستوى العالم لعام 2021، حيث حلت أفضل 10 جامعات عربية ما بين المراتب 143 و650 عالميا.

واستحوذت 3 جامعات سعودية على مراتب في قائمة أفضل 10 جامعات عربية، فيما تحتضن الإمارات جامعتين، وقطر واحدة، وجامعة واحدة لكل من مصر والأردن ولبنان.

عالميا، استحوذت الجامعات الأميركية على المرتب الأربع الأولى، حيث جاء معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في المرتبة الأولى، وجامعة ستانفورد الثانية، وجامعة هارفارد الثالثة، ومعهد كاليفورنيا للتكنولوجيا الرابعة.

وتاليا أفضل 10 جامعات عربية:

1. جامعة الملك عبد العزيز:

حصلت على المرتبة الأولى عربيا و143 عالميا.

2. جامعة الملك فهد للبترول والمعادن:

حصلت على المرتبة الثانية عربيا و186 عالميا.

3. جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا:

حلت في المرتبة الثالثة عربيا، و211 عالميا، وكانت قد تأسست في 2007.

4. الجامعة الأميركية في بيروت:

حلت في المرتبة الرابعة عربيا و220 عالميا، وهي جامعة خاصة كانت قد تأسست في 1866 في منطقة راس بيروت.

5. جامعة قطر:

حصلت على المرتبة الخامسة عربيا و245 عالميا، وكانت قد تأسست في 1973.

6. جامعة الإمارات العربية المتحدة:

حصلت على المرتبة السادسة عربيا، و284 عالميا، وكانت قد تأسست في 1976.

7. جامعة الملك سعود:

حصلت على المرتبة السابعة عربيا، و287 عالميا، وكانت قد تأسست في 1957.

8. الجامعة الأميركية في الشارقة:

حلت في المرتبة الثامنة عربيا، و348 عالميا، وكانت قد تأسست في 1997.

9. جامعة السلطان قابوس:

حلت في المرتبة التاسعة عربيا، و375 عالميا، وكانت قد تأسست في عام 1986.

10. الجامعة الأميركية بالقاهرة

حلت في المرتبة العاشرة عربيا، و411 عالميا، وكانت قد تأسست 1919.

تصنيف الجامعات العربية

وبحسب تصنيف الجامعات العربية 2021 ، للتعرف على أفضل 100 جامعة عربية. وتحتل السعودية المرتبة الأولى ولبنان المرتبة الثانية وقطر المرتبة الثالثة والامارات المرتبة الرابعة وعمان المرتبة الخامسة والأردن المرتبة العاشرة، ومصر المرتبة الحادية عشر والعراق التاسعة عشر والكويت الحادية والعشرين، فلسطين المرتبة الرابعة والأربعين (النجاح 46 وبيرزيت 51، الإسلامية غزة 71) وسوريا المرتبة الحادية والخمسين، والسودان الحادية والستين، تونس 22 والمغرب 81 والجزائر 91.

حسب تصنيف تايمز تصدرت جامعتان من الجامعات المعترف بها في السعودية تصنيف قائمة أفضل الجامعات العربية لعام 2021. فجاء تصنيف جامعة الملك عبد العزيز عالميا في المرتبة 201 والأولى عربياً، بينما احتلت جامعة الفيصل المرتبة 251 عالمياً والثانية عربياً وجاءت المراكز الأخرى على النحو التالي:

- جامعة الملك عبدالعزيز (المملكة العربية السعودية)
- جامعة الفيصل (المملكة العربية السعودية)
- الجامعة الأمريكية في بيروت (لبنان)
- جامعة قطر (قطر)
- جامعة خليفة (الإمارات)
- جامعة العلوم والتكنولوجيا (الأردن)
- جامعة الملك سعود (المملكة السعودية)
- جامعة أسوان (مصر)
- جامعة المنصورة (مصر)
- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن (المملكة السعودية)

الجامعات في إسرائيل:

حصلت الجامعة العبرية في القدس على لقب أفضل جامعة في إسرائيل بحسب تصنيف الجامعات العالمي QS، لكنها تراجعت بثماني نقاط على مستوى العالم، لتحتل المركز ال162، من بين أفضل 1000 مؤسسة أكاديمية.

ظهرت ست جامعات إسرائيلية في أحدث تصنيف لعام 2020، ثلاثة منها تقدمت في القائمة، في حين تراجعت الثلاثة الأخرى في التصنيف.

وتراجع "التخنيون – معهد إسرائيل التكنولوجي" بعشرة مراكز، عاما بعد عام، ليصمل إلى المركز 257 عالميا، ما يجعل منه ثالث أفضل جامعة في إسرائيل، بعد الجامعة العبرية وجامعة تل أبيب، التي تقدمت 11 مركزا إلى المركز 219 عالميا.

الجامعة العبرية هي الأكثر شهرة من حيث السمعة الأكاديمية، حيت احتلت المركز 206 عالميا؛ وهي أيضا حصلت على أقوى تصنيف من هيئة التدريس/الطلاب، حيث احتلت المركز الـ 153.

ودخلت جامعة تل أبيب قائمة أفضل 20 مؤسسة تعليم عالي في العالم في مؤشر الاقتباسات لكل كلية – الذي يقيس البحوث التي يتم إجراؤها. واحتلت الجامعة المركز الـ 19 في هذه الفئة. من حيث سمعة صاحب العمل، حصلت الجامعة على أعلى علامة بين الجامعات الإسرائيلية واحتلت المركز الـ 253 عالميا في هذا المؤشر. في الشرق الأوسط وأفريقيا وصلت الجامعة إلى المركز الخامس.

في فئة الاقتباسات لكل كلية، وصلت التخنيون إلى المركز السابع في الشرق الأوسط وأفريقيا، واحتل المركز الـ 96 عالميا.

جامعة بن غوريون في النقب، التي وصلت إلى المركز 219 في تصنيف الجامعات لعالم 2020 مقارنة بالمركز 207 في العام السابق، هي المؤسسة التي حصلت على أعلى تصنيف في صفوف أعضاء هيئة التدريس العالميين في إسرائيل.

وتقدمت جامعة بار إيلان في التصنيف إلى مجموعة الجامعات في المراكز 551–560، مقارنة بالعام السابق (601–650)، في حين حافظت جامعة حيفا على موقعها في 651–700.

الجدير بالذكر أنه لا توجد أي جامعة في منطقة الشرق الأوسط استطاعت التواجد في قائمة أفضل 200 جامعة حول العالم؛ إذ جاءت أفضل جامعة في المنطقة من نصيب إسرائيل، وهي الجامعة العبرية في القدس.

ملحق: معايير تصنيف الجامعات العالمية

تقوم بعض المؤسسات العالمية بتصنيف سنوي للجامعات وفق معايير خاصة بكل منها حيث تعتبر السمعة الأكاديمية للجامعة ومكانتها ورأي الخبراء في مستوى الجامعات في العالم كله، بالإضافة إلى سمعة الجامعة لدى أرباب العمل من خلال تفوق الطلاب الخريجين من هذه المؤسسات، من أهم المعايير حسب تصنيف "كيو اس". بالإضافة إلى نسبة أعضاء هيئة التدريس من طلاب الجامعة والجودة العالية في مجال البحث العلمي، وهناك من يعتمد أيضا على عدد الجوائز العالمية التي فاز بها أعضاء الهيئة التدريسية حسب تصنيف شنغهاي.

ويختلف التصنيف العالمي للجامعات حسب كل مؤسسة، على سبيل المثال نجد في تصنيف Financial Times اهتماما اكبر بالبرامج الدراسية خاصة ماجستير إدارة الإعمال، و هناك من يعطي تقييما لجميع تخصصات ومراحل التعليم العالي في مختلف جامعات العالم مثل تصنيف (US News) و (QS) وتصنيف شنغهاي وتصنيف مجلة تايمز للتعليم العالي.

أفضل 10 جامعات عالميًا 2020

- جامعة أكسفورد المملكة المتحدة
- معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا الولايات المتحدة الأمريكية
- جامعة كامبريدج المملكة المتحدة
- جامعة ستانفورد الولايات المتحدة الأمريكية
- معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (إم آي تي) الولايات المتحدة الأمريكية
- جامعة برينستون الولايات المتحدة الأمريكية
- جامعة هارفرد الولايات المتحدة الأمريكية
- جامعة ييل الولايات المتحدة الأمريكية
- جامعة شيكاغو الولايات المتحدة الأمريكية
- إمبيريال كولدج لندن المملكة المتحدة

أما أفضل 10 جامعات عالميًا 2021

- جامعة أكسفورد –بريطانيا
- جامعة ستانفورد–أمريكا
- جامعة هارفارد –أمريكا
- معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا –أمريكا
- معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا –أمريكا
- جامعة كامبريدج –بريطانيا

- جامعة كاليفورنيا – بيركلي أمريكا
- جامعة ييل–أمريكا
- جامعة برينستون–أمريكا
- جامعة شيكاغو –أمريكا.